﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ١٦٠﴾ [الأنعام: 160]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

ربطُ المآلِ إلى اللهِ وحسابِهِ للعبادِ، بمجازاتِهِ بالحسنةِ والسَّيِّئة

هذهِ الآيةُ متَّصلةٌ بما سبقَها اتِّصالَ الجوابِ بالسُّؤالِ، فإنَّهُ لمَّا ختمَ الحقُّ ﷻ الآيةَ السَّابقةَ بقولِه: ﴿لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ﴾، فإذا آلَ أمرُ هؤلاءِ إليهِ، فثمَّةَ سائلٌ يسألُ: فما هوَ مصيرُهمْ ؟ الجوابُ عنْ ذلكَ: أنَّهُ سيجازيهمْ بأفعالِهمْ، فمنْ يجيءُ بالحسنةِ؛ فلهُ مثلُها عشرًا إكرامًا وإحسانًا، هذا جزاؤهُ في الدُّنيا والآخرةِ، ومنْ جاءَ بالسَّيِّئةِ، فَعَدْلُهُ تعالى أنْ يُجازَى بمثلِها؛ فإنَّهُ لا يُظلمُ عندَهُ أحدٌ منْ خلقِه[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بِٱلۡحَسَنَةِ﴾: الجذرُ اللُّغويُّ منه (حسن)، والأمرُ الحسنُ ضدُّ السَّيِّئ، والحسنُ: الإجادةُ في العملِ والمعرفةِ والإتقانِ[2]، وأصلُ معناهُ واضحٌ وهو نقيضُ القُبْحِ[3]. والحسنُ: "عبارةٌ عن كلِّ مبهجٍ مرغوبٍ فيه...والحسنةُ يُعبَّر بِهَا عن كلِّ ما يسرُّ من نعمةٍ تنالُ الإنسانَ في نفسِهِ وبدنِه وأحوالِه"[4].

والحسنةُ منْ أسماءِ الأجناسِ الَّتي تشتملُ على أنواعٍ كثيرةٍ، وتفسيرُها بحسبِ نوعِها في الآيةِ، فقدْ يكونُ الحُسْنُ معنويًّا، وقدْ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 7/336.
(2) الخليل، العين، والفيّومي، المصباح المنير: (حسن).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (حسن).
(4) الرّاغب، المفردات: (حسن).

يكونُ بمعنى الإيمانِ والتَّوبةِ والعملِ، كهذهِ الآيةِ[1]، فهي هنا أنْ يوافيَ الإنسانُ ربَّه يومَ القيامةِ بالتَّوبةِ والإيمانِ، والعملِ الصَّالحِ والإقلاعِ عن المعاصي.

2) ﴿بِٱلسَّيِّئَةِ﴾: اسمٌ مؤنَّثٌ، الجذرُ اللُّغويُّ منه (سوء)، "والسُّوءُ نعتٌ لكلِّ شيءٍ رديء، ساءَ يسوءُ، لازمٌ ومجاوزٌ، والسُّوء: اسمٌ جامعٌ للآفاتِ والدَّاءِ"[2]. والسَّيِّئةُ "من بابِ القبحِ، تقولُ: رجلٌ أَسوأُ، أي: قبيحٌ، وامرأةٌ سَوْءَاءُ، أي: قبيحةٌ... ولذلكَ سمِّيتِ السَّيِّئةُ سيِّئةً، وسمِّيتِ النَّار سُوْءَى لِقُبْحِ منظرِها"[3].

والمعنى العامُّ للسُّوءِ ما يحصلُ للإنسانِ من الغمِّ والهمِّ، من أمورِ الدُّنيا والآخرةِ، وما يعرضُ له من الأمورِ النَّفسيَّةِ كفقدِ المالِ والجاهِ وغيرِه[4].

والسَّيِّئةُ مِنَ السُّوءِ، وهيَ ما قَبُحَ مِنَ الأفعالِ، وهيَ صفةٌ جاريةٌ مجرى الجوامدِ لإفادةِ الذَّمِّ، وهيَ على ضربينِ منهُ ما يُقالُ باعتبارِ العقلِ والشَّرعِ[5]. ومعنى ﴿بِٱلسَّيِّئَةِ﴾ في الآيةِ: الإشراكُ والكفرُ باللهِ تعالى[6].

3) ﴿يُظْلَمُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ دالٌّ على الحالِ والاستقبالِ، الجذرُ اللُّغويُّ منهُ (ظلم)، ومعناهُ: أنْ تأخذَ حقَّ غيركَ، وتسلبهُ إيَّاهُ[7].

والأصلُ في معنى الظُّلمِ وضعُكَ الشَّيءَ في غيرِ الموضعِ الحقيقِ، به تعدِّيًا[8]، فهوَ خلافُ الحقِّ، فمنْ تعدَّى مِنَ الحقِّ إلى الباطلِ، فقدَ وضعَ الشَّيءَ في غيرِ موضعهِ نقصانًا أوْ زيادة، أوْ ميلًا وانحرافًا عنْ زمانهِ أوْ مكانهِ، وبذلكَ يسمَّى ظالمًا[9].

وهوَ أيضًا الجَوْرُ ومجاوزةُ الحدِّ، وبذلكَ يدخلُ في المعنى العامِّ الموضوعِ لهُ، فالجَوْرُ على حقوقِ النَّاسِ هوَ منعٌ لهم[10].

(1) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (حسن).
(2) الخليل، العين: (سوأ).
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سوء).
(4) الرّاغب، المفردات: (سوأ).
(5) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (سوأ).
(6) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/701، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/380.
(7) الخليل، العين: (ظلم).
(8) ابن فارس، مقاييس اللّغة، وابن دريد، جمهرة اللّغة: (ظلم).
(9) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفاظ: (ظلم).
(10) جبل، المعجم الاشتقاقيّ المؤصّل: (ظلم).

ونفيُ الظُّلمِ هنا توكيدٌ لجزاءِ السَّيِّئةِ بمثلِها، تحقيقًا للعدلِ، وأنَّهُ موضعٌ لا ظلمَ فيهِ، كيْ ينصفوا أنفسَهمْ[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

ميزانُ الجزاءِ الإلهيِّ، بِجَزَاءِ الحسنةِ بِعشرٍ، والسَّيِّئةِ بمثلِها

إنَّه ميزانٌ وضعَه الحقُّ ﷻ: أنَّ من عملَ حسنةً؛ فجزاؤه عشرٌ من مثلِها، لذَّةً ونعيمًا، ومن عملَ سَيِّئَةً؛ فلا يُجزى إلَّا بواحدةٍ من مثلِها، وهذا من مقتضى عدلِه، ومن عظيمِ فضلِه على عبادِه، بأنْ أفاضَ على الطَّائعينَ من جودِه العميمِ، وعاقبَ العاصينَ بمقدارِ عصيانِهم، بعدلِه الرَّحيمِ، فالجميعُ عندَه لا يُظلمونَ.

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

بلاغةُ الاستئنافِ البيانيِّ في جملة ﴿مَن جَآءَ﴾:

من يأتِ بالحسنةِ يُجْزَ عشرَ أضعافِها بكرمِ اللهِ الواسعِ

قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ هذه الآيةُ استئنافٌ بيانيٌّ لتعيينِ جزاءِ العاملينَ، فكأنَّ سائلًا يسألُ عنْ جزاءِ منْ يعملُ حسنةً؟ فكانَ الجوابُ أنْ يُجازى بعشرِ أضعافِها، ثمَّ ذكرَ أضدادَهمْ، والآيةُ تذييلٌ للكلامِ السَّابقِ[2].

غرضُ التَّعبيرِ بالاسمِ الموصولِ ﴿مَن﴾:

الاسمُ الموصولُ (مَنْ) مُؤْذِنٌ بالعمومِ، فالمحسنُ مجازًى أيًّا كانَ

قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، ﴿مَن﴾ اسمٌ موصولٌ دالٌّ على العمومِ، وهوَ هنا كذلكَ، خلافًا لمنْ قيَّدهُ بالأعرابِ أوْ نحوِهمْ، فحكمُ المجيءِ بالحسنةِ والسَّيِّئةِ، وما يترتَّبُ عليهما، عامٌّ يشملُ الجميعَ كائنًا منْ كانَ[3]. ﴿مَن﴾ هنا استُعملت في معنى الشَّرطِ، حيث ربطت بين فعل الحسنةِ ومضاعفةِ أجرها، ومعاملةُ اللهِ النَّاسَ فيما أحسنوا وأساؤوا قائمةٌ على العدلِ، فلا يضيعُ عنده جهدُ العاملين، مهما كان ضئيلًا، وقد وردَ في القرآنِ الكريمِ قولُه

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/197.
(2) الآلوسّي، روح المعاني: 8/68 - 69، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/195.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/702، وإسماعيل حقّي، روح البيان: 3/126.

تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾ [الكهف: 30].

نكتةُ التَّعبيرِ بفعلِ المجيء في جملة ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ﴾:

المجيءُ إتيانٌ معَ إصابَةٍ، وهو أفخمُ في التَّعبيرِ من (عمل الحسنة)

وقدْ عبَّرَ بالمجيء بالحسنةِ في قولِه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾، والأصلُ في الحسنةِ أنْ تكونَ معمولةً، فالمعنى منْ عملَ الحسنةَ، لكنَّهُ استعملَ المجيءَ معَ الحسنةِ، تشبيهًا لعاملِها بمنْ يخرجُ يطلبُ رزقَهُ، منْ وجوهِه المختلفةِ، منْ صيدٍ أوِ احتطابٍ، فيصيبُ منهُ ما يشاءُ، فيجيءُ أهلَهُ بشيءٍ منْ ذلكَ[1]، وهو أفخمُ من التَّعبيرِ بعملِ الحسنةِ.

بلاغةُ المجازِ والحقيقةِ في المجيءِ بالحسنةِ والسَّيِّئةِ:

ما يستوجبُ للمرءِ ثوابًا وعقابًا، هوَ المعتمدُ، فالأمورُ بخواتيمِها

قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾، المجيءُ بالحسنةِ والسَّيِّئةِ له وجهان:

فإمَّا أن يكون مجازًا، منْ بابِ الاستعارةِ، فقدْ شبَّهَ المحسنَ وغيرَهُ بمنْ يخرجُ طالبًا رزقَهُ أوْ نحوهُ، فيصيبُ منهُ ما قدَّرَ اللّٰهُ لهُ، وشُبِّهت الحسنة بالشَّيء المحسوس الَّذي من شأنه أن يُجاء به. أو يكون المجيءُ بالحسنةِ والسَّيِّئةِ حقيقةً، لكنَّهُ لمْ "يقلْ: مَنْ عَمِلَ لِيُعْلَمَ أنَّ النَّظرَ إلى ما خُتِمَ بهِ، وقُبِضَ عليهِ دونَ ما وُجِدَ منهُ مِنَ العملِ، فكأنَّهُ قالَ: منْ خُتِمَ لهُ بالحسنةِ، وكذلكَ السَّيِّئةُ"[2].

فجعلَ عاقبةَ أمرِ المرءِ، وما يستوجبُ مِنَ الثَّوابِ والعقابِ، هوَ المُعَوَّلَ عليهِ، لا الأعمالَ نفسَها، فقدْ يأتي بعملٍ حسنٍ، ثمَّ يفسدهُ، فالأعمالُ بِخَوَاتِيمِهَا.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/195.
(2) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنة: 4/334.

دلالة الباء في ﴿بِٱلۡحَسَنَةِ﴾ و﴿بِٱلسَّيِّئَةِ﴾:

المحسنُ يكتبُ حسنتَهُ في صحيفةِ أعمالِهِ يومَ الحسابِ الأكبرِ

قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾ الباءُ الدَّاخلةُ على الحسنةِ والسَّيِّئةِ، تفيدُ المصاحبةَ، والكلامُ تمثيلٌ[1] فقد شبَّهَ عملَ الحسنةِ والسَّيِّئةِ بحالِ المكتسبِ، كأنَّه يجيءُ بها. ويمكن أن تكونَ الباءُ على أصلِها في معنى التَّعدية، ويمكنُ حملُ المجيءِ على حقيقتِه، أي: أنْ يأتيَ إلى الحسابِ، فيجيءُ بحسنتِه، ويكتبُها في صحيفةِ أعمالِه[2].

معنى (أل) في لفظي الحسنة والسّيّئة:

الألفُ واللّامُ جنسيَّةٌ تشملُ جميعَ الحسناتِ والسَّيِّئاتِ

قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾، الألفُ واللّامُ في الحسنةِ والسَّيِّئةِ جنسيَّةٌ تفيدُ العمومَ، أيْ: جميعُ الحسناتِ والسَّيِّئاتِ، فاللَّفظُ عامٌّ في كلِّ حسنةٍ أوْ سيِّئةٍ، تصدرُ مِنَ العبدِ[3].

نكتةُ إفرادِ الحسنةِ والسَّيِّئةِ في الآيةِ الكريمةِ:

إفرادُهما لبيانِ ما سيليهما من جزاءٍ مُضاعفٍ للمُحسنِ، ومُفردٍ للمُسيءِ

ونكتةُ ورودِ الحسنةِ والسَّيِّئةِ هنا مفردةً: هو بيانُ ما سيليها منْ جزاءٍ، فقدْ ذكرَ أنَّ المحسنَ إن جاءَ بواحدةٍ؛ كُتبتْ لهُ عشرًا، والمسيءُ إن جاءَ بواحدةٍ؛ جُزيَ بمثلِها[4]، فلو لم تفردْ؛ لما تبيَّنَ هذا الجزاءُ، فضلًا عن كونِهما - أي: الحسنة والسَّيِّئة - اسمَيْ جنسٍ.

"قال ابن مسعود وغيره: بِالْحَسَنَةِ هنا: (لا إله إلا الله)، وبِالسَّيِّئَةِ: الكفر.. وهذه هي الغايةُ من الطَّرفَيْنِ، وقالت فرقةٌ: ذلك لفظٌ عامٌّ في جميع الحسناتِ والسَّيِّئاتِ، وهذا هو الظَّاهر، وتقديرُ الآية: (مَنْ جاء بالحسنة، فله ثوابُ عَشْرِ أمثالها)"[5].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/195.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/195.
(3) الماورديّ، النّكت والعيون: 2/193، والخازن، لباب التأويل: 2/177.
(4) السّيوطيّ، الدّرُّ المنثور: 2/37.
(5) الثّعالبيّ، الجواهر الحسان: 2/534.

بلاغةُ النَّظمِ في إفادةِ معنى الشَّرطِ ودلالتِهِ في الآيةِ:

والنَّظمُ القرآنيُّ في قولِهِ تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾ قائمٌ على الشَّرطِ، ودلالةُ هذا الشَّرطِ في الآيةِ قائمٌ على المجازاةِ، وهيَ متناسبةٌ معَ معنى الآيةِ، فإنَّ منْ جاءَ بالحسنةِ؛ جُوزي عليها عشرًا، ترغيبًا لمن جاءَ بها، ومنْ جاءَ بالسَّيِّئةِ؛ جُوزيَ عليها بمثلها تنفيرًا من تعاطيها.

دلالةُ التَّرغيبِ للمحسنِ في الحسنةِ، والتَّنفيرِ للمسيءِ منَ السَّيِّئةِ

بلاغةُ طباقِ السَّلبِ بينَ لفظي (الحسنةِ) و(السَّيئةِ) في الآيةِ:

قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ﴾ مقابلَ قولِه تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾، جاءَ بالمتضادَّاتِ ﴿بِٱلۡحَسَنَةِ﴾، ﴿بِٱلسَّيِّئَةِ﴾ بطباقِ السَّلبِ[1]، وفي هذا الضَّربِ إشارةٌ مؤثِّرَةٌ في وضوحِ المغزى، ومزيدِ فصاحتِه؛ بما يجعلُ النَّفسَ مشدودةً إليهِ، منجذبةً نحوَ تعرُّفِ معناهُ، واستكناهِ سرِّهِ، والعربُ تقولُ: (بضدِّها تتميَّزُ الأشياءُ)، فَذِكْرُ السَّيِّئةِ بعدَ الحسنةِ، يخلعُ على الجملةِ بهاءً وبيانًا، ويزيدُها نصاعةً وتقريرًا.

بضدِّها تتميَّزُ الأشياءُ، والضِّدُّ يُظهرُ حسنَهُ الضِّدُّ

وفي ذلكَ زيادةٌ في تعالقِ الجملِ المشتملةِ على الألفاظِ المتضادَّةِ، والطِّباقُ أسلوبٌ رائعٌ، لا يُحسِنهُ إلَّا منْ أوتيَ جوامعَ الكلمِ، فإنَّ اللَّفظةَ تُظهرُ نصاعةَ اللَّفظةِ الأخرى وجمالَها، أكثرَ ممَّا لوْ كانتْ منفردةً، والعربُ تقولُ: (والضِّدُّ يُظهرُ حُسْنَهُ الضِّدُّ).

الرَّبطُ في دخولِ الفاءِ في قولِه: ﴿فَلَهُۥ﴾، وقولِه: ﴿فَلَا﴾:

ودخلتِ الفاءُ رابطةً في جملتين، الأولى: قولُه تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾، مقابلَ قولِه تعالى: ﴿فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾، ففي الأولى قالَ: ﴿فَلَهُۥ﴾؛ لأنَّه إيجابُ الجزاءِ في الحسنةِ، وفي الثَّانيةِ قالَ: ﴿فَلَا﴾، وهو ممَّا ليسَ فيه إيجابٌ مع السَّيِّئةِ[2]، وفي الموضعين:

الفاءُ دالَّةٌ على الجزاءِ ترغيبًا معَ الحسنةِ وتنفيرًا معَ السَّيِّئةِ

(1) ويقال التّضادّ، والتّكافؤ والمقابلة، وحاصله الإتيان بالنَّقيضَيْنِ والضّدين، كالحسنة والسّيئة في الآية، يَحْيَى العلويّ، الطّراز: 3/198.

(2) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنة: 4/333.

تدلُّ ﴿يُجْزَىٰٓ﴾ على يقينِ العطاءِ المُضاعَفِ في قوله: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، وفي الثَّانية على المماثلة، ونفي الأضعاف في قوله: ﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾.

غرضُ تقديمِ شبهِ الجملةِ في ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾:

اختصاصُ مجازاةِ المُحسنِ بعشرٍ مِنْ أمثالِها إشعارًا بعلوِّ منزلتِهِ

قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، هنا قدَّم الجارَّ والمجرور ﴿فَلَهُۥ﴾ على المسنَد إليه ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، وهوَ تقديمٌ جائزٌ لا واجب، وتظْهرُ فائدتهُ في الاختصاصِ، اخْتِصَاصِ جزاءِ الَّذي يأتي بالحسنةِ في أنَّهُ يُجازى بعشرِ أمثالِها إشعارًا بأنَّه ذو منزلةٍ عاليةٍ، حتَّى نالَ هذا الجزاءَ، واللَّام فيه للتَّخصيص أو للاستحقاق.

دلالةُ التَّعبيرِ بـ﴿عَشْرُ﴾ من دون تاءٍ مع المعدودِ المذكَّرِ (مِثْل):

يجعلُ اللهُ تعالى الأصلَ في العطاءِ على الحسنةِ، لا على المِثْل

واستعملَ كلمةَ ﴿عَشْرُ﴾ من غيرِ تاءٍ في قولِه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ معَ أنَّ المعدودَ (مثل) مذكرٌ، والأصلُ في العددِ أنْ يباينَ المعدودَ في لحوقِ التَّاءِ مِنْ عدمِها[1]، فالمعدودُ هنا مذكَّرٌ، والقيَاسُ أنْ تلحقَ التَّاءَ، فالتَّاءُ قرينُ التَّذكيرِ، وعدمُها قرينُ التَّأنيثِ، فتركُها هنا إيذانٌ بأنَّ الحقَّ ﷻ: "لمْ يجعلِ الأصلَ في العطاءِ هوَ المثلَ، بلْ جعلَ الأصلَ هوَ الحَسَنَةَ"[2]، وهذا من مطلقِ رحمتِه وكرمِه وفضلِه ﷻ.

جاء في (الدّرّ المصون): "قولهُ تعالى: ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾: إنَّما ذكَّر العددَ، والمعدودُ مذكَّرٌ، لأوجهٍ؛ منها: أنَّ الإضافةَ لها تأثيرٌ - كما تقدَّم غيرَ مرَّةٍ - فاكتسب المذكَّرُ من المؤنَّثِ التأنيثَ، فأُعطي حكمَ المؤنَّث من سقوط التَّاء من عددِه، ولذلك يؤنَّثُ فعلُه حالةَ إضافتِه إلى مُؤَنَّثٍ. ومنها: أنَّ هذا المذكَّر عبارة عن مؤنَّثٍ، فَروعِيَ

(1) الحريريّ، ملحة الإعراب، ص: 73.
(2) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 7/4017.

المُرادُ دون اللَّفظ. ومنها: أنَّه راعى الموصوف المحذوف، والتَّقديرُ: فله عشرُ حسناتٍ أمثالها، ثمَّ حذف الموصوف وأقام صفتَه مُقامَه، تاركًا العددَ على حالِه"[1].

توجيهُ القراءاتِ القرآنيَّةِ في قولِه تعالى: ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾:

قولُه تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، قرأَ يعقوبُ (عَشْرٌ أَمْثالُها)، بتنوينِ عشرٍ، ورفعِ أمثالِها، وقرأَ الباقون ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، بغيرِ تنوينٍ مع جرِّ أمثالِها على الإضافةِ[2].

قراءةُ التَّنوينِ كانت دفعًا لتوهُّمِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نفسِه

والمعنى على قراءةِ يَعْقوبَ: فلهُ حسناتٌ عشرُ أمثالِ الحسنةِ تلكَ، فـ(أمثالها) صفةٌ أو بدلٌ من (عَشْرٌ). والمعنى على قراءةِ عامَّةِ القرَّاءِ: فلهُ عشرُ أمثالِ تلكَ الحسنةِ[3].وفي توجيهِ قراءةِ يعقوبَ ابتعادٌ عنْ شبهةِ إضافةِ الشَّيءِ إلى نفسِه بقولِه: ﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، فالشَّيءُ لا يضافُ إلى نفسِه[4].

مضاعفة الحسناتِ بينَ العشرِ والسَّبْعِمِئَةِ:

قالَ تعالى هنا: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾، وقالَ في سورةٍ أخرى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ [البقرة: 261] فَيُسألُ عن الفرقِ بين الآيتين؟

هذهِ الآيةُ عامَّةٌ لجميعِ أفعالِ الخيرِ، وآيةُ البقرةِ خاصَّةٌ بالإنفاقِ في سبيلِه

والجوابُ عن ذلكَ: أنَّ آيةَ البقرةِ خاصَّةٌ في الإنفاقِ في سبيلِ اللهِ، وهو من أعظمِ القرباتِ إلى اللهِ تعالى، أمَّا آيةُ الأنعامِ فعامَّةٌ في مُطلَقِ الحسناتِ[5]، شاملةٌ جَميعَ أفعالِ الخيرِ.

(1) السّمين الحلبيّ، الدر المصون: 5/237، وبتصرف.
(2) ابن الجزريّ، النشر: 2/267.
(3) الأزهريّ، معاني القراءات: 1/397.
(4) ابن جرير، جامع البيان: 12/280.
(5) ابن جماعة، كشف المعاني: ص 171 - 172.

نكتةُ التَّعبيرِ بالصِّيغةِ الفعليَّةِ بدلًا من الاسميَّةِ في الآية الكريمة:

دلالـةُ الفعلِ على عدمِ الثُّبوتِ مُؤْذِنٌ بجوازِ العفوِ عَنِ السَّيِّئةِ

قولُه تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾، عَدَلَ عن المجازاةِ بالسَّيِّئةِ من الاسميَّةِ إلى الفعليَّةِ ﴿يُجۡزَىٰٓ﴾ في أنَّهُ تعالى يمكنُ "أنْ يعفوَ عَنِ السَّيِّئةِ فلا يحسبُ حتَّى المِثْلُ الوَاحِدُ"[1]؛ لأنَّ الفعلَ يدلُّ على عدمِ الثُّبوتِ خلافًا للجملةِ الاسميَّةِ، فالمحسنُ لهُ عشرُ أمثالِ الحسنةِ ثابتةً قائمةً تزيدُ، ولا تنقصُ.

نكتةُ التَّعبيرِ عن فعلِ الجزاءِ بالبناءِ للمفعولِ في ﴿يُجۡزَىٰٓ﴾:

انصباب المَعنى على وقوعِ فعل الجزاء على وجه السّرعة

وبُنِي الفعلُ ﴿يُجۡزَىٰٓ﴾ للمفعولِ بحذفِ الفاعلِ، والأصلُ فيهِ (يجزي اللهُ)، ونُكْتَتُهُ أنَّ المُجازيَ هوَ اللهُ، وقدْ حُذِفَ لفظهُ للعلمِ بهِ، فلا جزاءٌ إلَّا منهُ ﷻ، وليسَ لغيرهِ مِنَ الأمرِ شيءٌ، فالدَّعوةُ هنا للانشغالِ بالفعلِ عن الفاعلِ للعلمِ به.

بلاغةُ القَصْرِ ونوعُه في الاستثناءِ بعدَ النَّفي:

الاهتمامُ بالجزاءِ، والكشفُ عن مصيرِ من يأتي بالسَّيِّئاتِ

قولُه تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾، جاءتِ العبارةُ هنا على طريقةِ الحَصْرِ، وهوَ حصرٌ حقيقيٌّ غرضُهُ الإخبارُ عَنِ الأمرِ حقيقةً، وليسَ منْ بابِ ردِّ الاعتقادِ[2].

والتعبيرُ بأسلوبِ الحصرِ منْ بابِ الاهتمامِ بجزاءِ المسيءِ، ولِما فيهِ منْ جانبِ النَّفي ممَّا يزيدُ الأمرَ توكيدًا، فمنْ يعملُ سيِّئةً فجزاؤهُ مثلُها، طباقًا وفاقًا منْ غيرِ زيادةٍ أوْ نقصانٍ، فالقصرُ هنا من قصر الجزاءِ على صفة المثليَّة، وهو قصر إضافيٌّ، وجاء بأسلوب الاستثناء، بعد النَّفي الَّذي يأتي مع المُنَكَّر أو من يُنَزَّل هذه المنزلة؛ لأنَّ الإنسان قد يظنُّ أنَّ هذه السَّيِّئة قد تُضاعف، كما هي الحسنة، فجاء هذا الأسلوبُ من القصرِ، ليبيِّنَ أنَّ الأمرَ ليس كما يُظنُّ.ويُقال في الفاء هنا، كما قيل في تلك.

(1) الطّباطبائّي، الميزان: 8/403، والشّنقيطيّ، العذب النّمير: 2/613.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/196.

التَّعبيرُ بقوله: ﴿مِثْلَهَا﴾ في الآيةِ فيه مجازٌ بالحذفِ:

قولُه تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾، دلالةُ قوله: ﴿إِلَّا مِثْلَهَا﴾، على حذفِ مضافٍ، والتَّقديرُ: (عقابَ مثلِ السَّيِّئةِ)؛ لأنَّ المجازاةَ لا تكونُ بالسَّيِّئةِ نفسِها، وإنَّما أضافَ المِثْلَ إلى ضميرِ السَّيِّئةِ للملابسةِ، والإضافة في اللُّغةِ، تكونُ لأدنى ملابسةٍ واتِّصالٍ، ثمَّ حذفَ المضافَ (عقاب)، وأقامَ المضافَ إليهِ مُقامهُ امتنانًا منهُ تعالى على خلقِه.

الكلامُ على حذفِ مضافٍ، تقديرهُ (عقاب مثلِها)، وإضافتُها للملابسةِ

وقدْ يكونُ المِثْلُ على غيرِ نوعِ الأصلِ، "حيثُ أوجبَ في الحسنةِ مِنَ الثَّوابِ عشرَ أمثالِها، ومِنَ السَّيِّئةِ مِثلَها، وليسَ واحدٌ منهما مِنْ نوعِ الأصلِ والعملِ الَّذي يُثابُ عليهِ"[1]، فالمثلُ يختلفُ عَنِ الأصلِ، والمظنونُ أنَّ المِثْلَ هنا أفضلُ مِنَ الأصلِ؛ لأنَّ الحسنةَ والسَّيِّئةَ صادرةٌ مِنَ البشرِ، والمِثْلَ صادرٌ مِنْ ربِّ البشرِ.

معنى الواوِ في: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، وموقعُ الجملةِ بعدَها:

قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، الواوُ في هذهِ الجملةِ تَحتملُ العطفَ، عطفتِ الجملةَ بعدَها على جوابِ الشَّرطِ، وهو قولُه: ﴿فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾، لتفيدَ تشريكًا معنويًّا، فإنَّ المجازي هو الحَكَمُ العَدْلُ، لا يجازي أحدًا من خلقِه إلَّا بما يستحقُّ. ويَحتملُ أن تكونَ الواوُ في هذهِ الجملةِ حاليَّةً، أيْ: إنَّ الحقَّ ﷻ يجازي المحسنَ عشرًا، والمسيءَ واحدةً، حالةَ كونِ الجميع غيرَ مظلومينَ، فلا تُزادُ سيِّئةُ المسيءِ، ولا تُنقصُ مِنْ حسناتِ المحسنِ شيئًا[2].

الواوُ تفيدُ العطفَ أو الحالية، وفيهما المُجازي عادلٌ في حكمِه

دلالةُ الضَّميرِ (هم) ومرجعيَّتُهُ في قوله: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾:

والضَّميرُ (هم) في قولِه تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، ضميرُ غَيْبَةٍ، فلا بدَّ لهُ مِنْ مرجعيَّةٍ تفسِّرهُ، وهوَ هنا يعودُ على مَنْ جاءَ بالسَّيِّئةِ،

عودةُ الضَّميرِ لإظهارِ العدلِ الإلهيِّ، وتوخِّي الإبانةِ من الجملة

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنة: 4/335.
(2) الشّنقيطيّ، العذب النّمير: 2/612.

ففيهِ إظهارٌ للعدلِ الإلهيِّ، وأنَّهُ يسجِّلُ عليهمْ بانتفاءِ الظُّلمِ، وتحقيقِ الإنصافِ، وأنَّهُ عاملَهمْ بعدلِهِ وإحسانِهِ[1].

ويجوزُ عودةُ الضَّميرِ (همْ)، إلى منْ جاءَ بالحسنةِ، فَجُوزِيَ عليها، وإلى منْ جاءَ بالسَّيِّئةِ، فجوزيَ عليها، فلا ينقصُ منْ حسناتِ المحسنينَ، ولا يزادُ على سيِّئاتِ المسيئينَ[2]؛ فَعَدْلُه تعالى يشملُ الجميعَ.

نكتةُ العدولِ من (مَن) إلى ضميرِ الجمعِ للغائبِ (هم):

سـرُّ الانـتـقـالِ الـرُّتْـبـيِّ مِـن دلالـةِ الـعـمـومِ (مَـن) إلى دلالـةِ التَّعيينِ (هم)

قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ انتقالٌ من ﴿مَن﴾ الدَّالَّةِ على العمومِ في قولِه: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ﴾، إلى تعيينِ مَن شملهُم جزاءُ الحسنى وجزاءُ السُّوءِ، وهو انتقالٌ رُتْبِيٌّ من العمومِ إلى الخصوصِ.

نكتةُ توسُّطِ ﴿لَا﴾ بينَ المسنَدِ إليه (هم)، والمسندِ الفعليِّ ﴿يُظْلَمُونَ﴾:

تـحـقـيـقُ الـعـدلِ، يـقـعُ يـومَ الـقـيـامـةِ، والـتَّـوسُّـطُ يفيد تقويةَ الحكمِ

وفي قولِهِ تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، توسَّطَ النَّفيُ بينَ المبتدأِ ﴿وَهُمْ﴾، والخبرِ الفعليِّ ﴿يُظْلَمُونَ﴾، ونكتةُ ذلكَ أنَّ الفعلَ المضارعَ يَحتملُ زمنين: الأوَّلُ الحالُ، والثَّاني الاستقبالُ، فلمَّا دخلتْ ﴿لَا﴾ عليهِ، خلَّصتهُ إلى الاستقبالِ[3]،، فنفي الظُّلمِ هنا وتحقيقُ العدلِ يكونُ "يومَ القيامةِ، ويقالُ: إنَّها آخرُ آيةٍ نزلتْ من كتابِ اللهِ جلَّ وعزَّ"[4]. وتوسُّطُ النَّفي بينَ المسنَدِ إليهِ، وهوَ هنا المبتدأُ (همْ)، والمسندِ الفعليِّ، وهوَ الخبرُ ﴿يُظْلَمُونَ﴾؛ يفيدُ تقويةَ الحكمِ، فلا ظلمَ يقعُ على المخاطَبينَ في الآيةِ زيادةً أوْ نقصانًا، ولا مجالَ لأن يفيدَ هذا الأسلوب التَّخصيص هنا ؛ لأنَّ الظُّلم لن يلحقَ غيرهم أيضًا.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/197.
(2) أبو حفص النّسفيّ، التّيسير في التّفسير: 6/270، والبيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/191.
(3) ابن الورّاق، علل النّحو، ص: 562.
(4) الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه: 1/360.

نكتةُ بناءِ الفعلِ ﴿يُظْلَمُونَ﴾ للمفعولِ:

تنزيهُ الحقِّ، ورعايةُ الفاصلةِ، مقصدٌ في البناءِ للمفعول

الفعلُ ﴿يُظْلَمُونَ﴾ في الآيةِ مبنيٌّ للمفعولِ، بحذفِ الفاعلِ الدَّالِّ عليهِ سبحانهُ؛ تنزيهًا للحقِّ ﷻ مِن اقترانهِ بلفظةِ الظُّلمِ، وتناسبًا معَ الفاصلةِ القرآنيَّةِ، فالحذفُ للإيجازِ وللعلمِ بالفاعلِ، ولكي ينشغلوا بنفي الظُّلمِ، بغضِّ النَّظرِ عن جهةِ صدورهِ.

غرضُ التَّعبيرِ بالمضارعِ ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾:

غايةُ الفعلِ التَّجدُّديِّ جريانُ الحكمِ في كلِّ زمانٍ

قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾، أوردَ الفعلَ ﴿يُظْلَمُونَ﴾، بالصِّيغةِ المضارعيَّةِ للدَّلالةِ على الاستمرارِ والتَّجدُّدِ إلى زمانِ الإخبارِ، وكذلكَ فيما يأتي مِنَ الزَّمانِ لعمومِ المعنى المقتضي نَفْيَ الظُّلمِ عنهمْ، وأنَّهُ حكمٌ جارٍ في كلِّ زمانٍ.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

(المجيء) و(الإتيان):

الإتيانُ مختصٌّ بالصَّدقةِ والإنفاقِ، ولا يُعبَّرُ به مع الحسنةِ والسَّيِّئةِ

ثمَّةَ فرقٌ بينَ المجيءِ والإتيانِ، فإنَّ المجيءَ هوَ "الإتيانُ، ويُعَبَّرُ بهِ عَنِ القصدِ بالأمرِ والتَّدبيرِ"[1]، أمَّا الإتيانُ والإيتاءُ؛ فهوَ دالٌّ على المجيءِ بسهولةٍ ويسرٍ[2]، وهذا الفعلُ مختصٌّ بدفعِ الصَّدقةِ الواجبةِ، حيثما وردَ في القرآنِ الكريمِ[3]؛ لذلكَ لا يحسنُ التَّعبيرُ بالإتيانِ معَ الحسنةِ والسَّيِّئةِ؛ لأنَّهما ليسا صدقةً، وهذا في القرآنِ الكريمِ، أمَّا في اللُّغةِ؛ فيُطلقُ على سَبيلِ التَّجوُّزِ، أوْ لأنَّهُ " كَثُرَ ذلكَ حتَّى استُعمِلَ أحدُ اللَّفظينِ في موضعِ الآخرِ"[4].

(1) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفاظ: (جيء).
(2) الرّاغب، المفردات: (أتى).
(3) السّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (أتى).
(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 309.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثاني عشر، سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 12 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-64-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 12 : سورة الأنعام من الآية 124 إلى سورة الأعراف الآية 13.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-64-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1637585 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»